

الفقر ونظام البطاقة التموينية دراسة تحليلية قياسية

الأستاذ الدكتور كامل علاوي كاظم والأستاذ المساعد الدكتور حسن لطيف كاظم
جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

يعد نظام البطاقة التموينية أكبر نظام للتوزيع العام في العالم، فهو يشمل العراقيين دون اعتبار لظروفهم الخاصة وأوضاعهم المعيشية. وخلال السنوات التي طبق فيه هذا النظام (منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) تطور بفعل تراكم التجربة والخبرة، إلا أنه يواجه في الوقت الحاضر تحدياً مهماً من خلال تعالي الأصوات المطالبة لإصلاحه وجعله أكثر استهدافاً للفقراء، وليصبح أداة مهمة وفعالة في مواجهة الفقر في العراق.

تسعى هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإنفاق الأسري ونظام البطاقة التموينية وتحليل الاتجاهات العامة للإنفاق الأسري على الغذاء ومفردات البطاقة التموينية، وذلك للكشف عن أهميتها من منظور تحليل الفقر، وتشخيص المشكلات التي قد يثيرها الرفع المفاجئ أو غير المحسوب لنظام البطاقة على أوضاع الفقر في البلد. وذلك باستخدام التحليل القياسي لتقدير مروّات الطلب الانفاقية ومروّات الطلب السعرية لتبيان مدى تأثير نظام التوزيع على شرائح المجتمع وخاصة الفقراء الذين يشكلون ٢٣% من السكان حسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. كما تسعى الدراسة للإجابة على السؤال المحوري ألا وهو ما هو أثر ارتفاع الدخل على سلع البطاقة التموينية. ولغرض الإجابة على هذا التساؤل فقد قسم البحث على عدة فقرات ابتدأت بدراسة الخلفية التاريخية لنظام البطاقة التموينية، وفي الفقرة الثانية تحليل الفقر في العراق، ودرست البطاقة التموينية من خلال المقارنة بين العدالة والكلفة العالية، وفي الفقرة الرابعة تم تناول محاولات الإصلاح المتعلقة بالبطاقة التموينية والسيناريوهات المحتملة. وفي الفقرة الأخيرة تم استخدام التحليل القياسي في تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها في الإطار الوصفي وأخيراً انتهى البحث بخاتمة.

نظام البطاقة التموينية: خلفية تاريخية

جاء تأسيس نظام البطاقة التموينية بغرض مواجهة الظروف الاستثنائية التي نتجت عن الحظر الشامل الذي تعرض له البلد عقب غزو الكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، على الرغم من المشكلات التي اعترضت تنفيذها إلا إنها سرعان ما تحولت إلى أكبر نظام للتوزيع في العالم يحصل من خلاله شعب بأكمله على احتياجاته الأساسية التي كانت عند تطبيق النظام تشكل الأداة التي منعت وقوع مجاعة كبيرة في البلد.

لقد أريد لنظام البطاقة التموينية أن يكون وسيلة آنية لحالة طارئة، لم يدر في خلد صناع القرار آنذاك إنها ستستمر لحد الآن!. مع ذلك فإن ما شيد على عجالة كان سيشكل نظاما اعتادت الدولة والشعب على إعلان الالتزام به. فمن اللافت للنظر أن يجيب غالبية المستطلعين مهما ارتفعت دخولهم أو مكانتهم السياسية أو الاجتماعية بأنهم يستلمون حصصهم مهما كانت تافهة قياسا إلى دخولهم ومرتباتهم.

مع ذلك فإن لهذا النظام مزايا عديدة فهو نظام يحقق العدالة المطلقة لأنه يساوي بين جميع العراقيين، غير إن ذلك شكل واحدة من نقاط ضعف النظام، فالمطلوب هنا هو وصول المساعدة إلى من يحتاجها فعلا، وأن يستثني النظام غير المحتاجين. ولم تكن بالعملية السهلة نتيجة الظروف التي يمر بها البلد.

تشكل البطاقة التموينية جزءاً مهماً من نفقات الحكومة، وهي من السعة بمكان بحيث باتت توجه حركة أسعار المواد التموينية في السوق، فالقصور في توزيع واحدة أو أكثر من سلع البطاقة ينعكس في صورة ارتفاع دراماتيكي في أسعار تلك السلعة في السوق المحلية. فضلا عن أن توفر الغذاء في البلد بات يعتمد بشكل كبير على هذا النظام، كما إن التزام الحكومة بتوفير مفرداتها أسهم في خفض أسعار السوق لما دون المستوى العام للأسعار في البلدان المجاورة^(١).

إن طول المدة التي طبق فيها نظام البطاقة التموينية قد رسخ اعتقاد الأسر العراقية بالأهمية الاستثنائية له، وخلق اعتمادا لدى الأسر المتوسطة والفقيرة على مفرداتها، وفي ظل اتساع حجم الفقر في البلد فإن التفضيل سيستمر. كما إن الدولة وهي تمتلك موارد هائلة تتأتى من الربيع النفطي قد استحسنَت القيام بدور توزيعي واسع. وإذا ما كانت الحكومات التي جاءت بعد سقوط النظام لا تحبذ ذلك، فإنها حاولت التحرر من جزء كبير مما خلفه النظام السابق من تركة كان عليها التعامل معها. ولأن القادة العراقيين الحاليين يدركون الأهمية السياسية لنظام البطاقة التموينية فإنه من الصعب تصور القيام بتغيير جذري فيها رغم صعوبة إدامة عمل النظام في ظل المشكلات التي سبقت الإشارة إليها. لذا نجد الحكومة الحالية وحتى الحكومتين السابقتين أعلنت التزامها بنظام البطاقة التموينية وأن تراجع اتساق هذا النظام والانظام الذي طبع عمله طوال السنوات حتى عام ٢٠٠٣، فلم تتخذ إجراءات جدية لمعالجة تباطؤ توزيع المواد الغذائية، كما أنها لم تفلح طوال السنوات الأربع

الماضية في تقديم حصة شهرية كاملة، وقد أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة الفساد في هذا النظام وهياً إمكانية التحايل عليه، وكل ذلك يصب في غير صالح المواطنين الذين يتعرض الأضعف فيهم للاستغلال الأكبر^(٢).

الفقر في العراق

لم يكن الفقر في العراق حالة طارئة وإنما له جذور تاريخية، تشتد قوته وتتحدر عبر الزمن نتيجة لاختلاف الأنظمة السياسية المتعاقبة، إلا أنه لم ينل حصته بالبحث والدراسة والتحليل بسبب طبيعة تلك النظم السياسية. ويتأثر الفقر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، إذ لعبت إيرادات النفط دوراً في التخفيف من حدته، لكن الحروب العنيفة التي خاضها البلد انعكست آثارها على ارتفاع نسبة الفقر الذي لم يكن يعلن عنه. وبعد التغيير استقطبت هذه الظاهرة الاهتمام، وتوالى الدراسات التي ترصد الأوضاع المعاشية للسكان وتأثير العقوبات الاقتصادية مدفوعة بتوافر الإحصاءات الجديدة والضرورية لانجاز تلك الدراسات.

وفرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ إمكانية احتساب خط الفقر الوطني وباعتماد طريقة كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي. وتمّ تقدير خط فقر الغذاء بـ ٢٣٣٢ سعرة حرارية في المتوسط (مع الأخذ بنظر الاعتبار العمر، والجنس، والوزن، والنشاط البدني، سواء في الحضر أو في الريف)، وعلى أساس إن كلفة السعرة الحرارية الواحدة قدرت بحوالي ٠.٤٨٢ ديناراً، يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية الشهرية للفرد الواحد ٣٤٢٥٠ ديناراً ويساوي هذا خط فقر الغذاء. وعلى أساس إنفاق الأسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، قُدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ ٤٢٤٦ ديناراً للفرد الواحد شهرياً. وبجمع كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية، فإن خط الفقر في العراق يساوي ٧٦٨٩٦ دينار/فرد/شهر. وهو ما يعني أن ٢٢.٩% أي حوالي ٦.٩ مليون من العراقيين (حوالي ١٦.٥% من الأسر) يقعون تحت مستوى خط الفقر^(٣). وطبقاً لتحليل مظاهر الفقر فإن هذا يعني:

• أن ٢٣% من السكان يقعون تحت خط الفقر، وأن ٣٩% من سكان الريف فقراء أي ٣.٤ مليون فرد؛ في حين أن ١٦% من سكان الحضر أي ما يعادل ٣.٥ مليون فرد وهذا يعني أن الفقر في الريف أشدّ مما في الحضر. وإن أفقر ثلاث محافظات المثني ٤٩%، بابل ٤١%، وصلاح الدين ٤٠%. ويعد ريف المثني الأفقر على مستوى العراق - يليه ريف بابل - وواسط - والقادسية - وصلاح الدين - وذو قار^(٤).

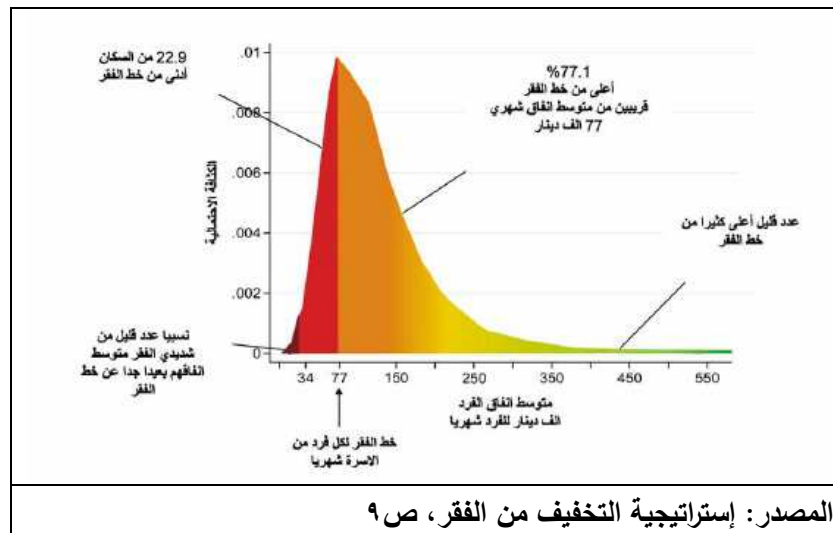
• يعيل رب الأسرة الفقيرة ٥ أشخاص في المتوسط مقابل ٢.٣ للأسر غير الفقيرة، رغم ارتفاع متوسط عدد العاملين في الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر غير الفقيرة..

• يعمل ٢٩% من الفقراء بدون أجر في القطاع الزراعي مقابل ١١% للأسر غير الفقيرة. وتعمل ٧٨% من النساء الفقيرات بدون أجر في القطاع الزراعي^(٥).

- تبلغ نسبة البطالة عند الفئة الأفقر من السكان ٢٢.٧ بينما نجدتها عند الفئة الأغنى تبلغ ١٩.٣%، الأمر الذي يؤثر ضعف ارتباط الفقر بالبطالة. فمن بين العاطلين هناك ٢٦.٠% منهم هم فقراء^(٦).
 - يلتحق ٧٥% من أطفال الفقراء بالمدرسة الابتدائية، مقابل ٨٨.٤% من الأطفال غير الفقراء وحوالي ٢٠% فقط بالمدرسة المتوسطة و حوالي ١١% فقط بالمدرسة الإعدادية^(٧).
 - هناك ٣٣% من الفقراء لا يحصلون على خدمات الماء الصالح للشرب بانتظام.
 - لا يحصل ٣٥% من الفقراء على خدمات الصرف الصحي المحسن.
 - وتبلغ نسبة الأمية بين الأفراد الفقراء بعمر ١٠ سنوات فأكثر ٢٩% (٣٨% للإناث مقارنة بـ ١٨% للذكور)، ونجد إن الفجوة اشد في الريف (٣٣%) مما هي عليه في الحضر (١٨%)^(٨).
- علماً إن الإنفاق الذي احتسب على أساسه هذا الخط يعتمد التعريف الإقتصادي للإنفاق المعمول به دولياً والذي يتضمن إضافة إلى المشتريات النقدية الإنفاق غير النقدي بما في ذلك قيمة الإيجار التقديري للأسر التي لا تدفع إيجاراً لسكنها لأنها تقيم في مساكن تملكها أو لأسباب أخرى، وقيمة السلع الاستهلاكية التي تحصل عليها الأسر بدون دفع بدل نقدي كالسلع التي تنتجها والسلع التي تحصل عليها مقابل العمل أو كمعونات. كما إن الإنفاق قد تم حسابه على أساس أسعار السوق وليس الأسعار المدفوعة بما في ذلك الإنفاق على سلع الحصة التموينية والتي تبلغ ١٢١٠٠ دينار شهرياً^(٩).
- وقد اظهر تحليل الفقر فريدة وضع الفقر في العراق حيث^(١٠):
- يقع العراق ضمن البلدان متوسطة الدخل إلا إن الظروف الاستثنائية التي شهدتها خلال ربع القرن المنصرم جعلت هؤلاء الناس أكثر فقراً نتيجة هبوط متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وقد ترافق ذلك مع انخفاض مستويات الرفاه الاجتماعي.
 - إن توزيع الأفراد حسب متوسط إنفاق الفرد كشف إن معظمهم يتركزون حول خط الفقر، وقلة منهم يقعون بعيداً عن هذا الخط. ويعني ذلك أن تعرض نسبة كبيرة من غير الفقراء إلى انخفاض في دخولهم (فقدان العمل أو فقدان المعيل أو مرض احد أفراد الأسرة... الخ) أو ارتفاع في احتياجاتهم الاستهلاكية يتوقع أن يؤدي إلى وقوعهم تحت خط الفقر (ينظر الشكل ١). وإذ قدرت فجوة الفقر في العراق بـ ٤.٥% وهو ما يعني أن استهلاك غالبية الفقراء قريب جداً من خط الفقر، وأن التحسن النسبي في دخولهم أو زيادة نصيبهم من الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة يستطيع انتشالهم من الفقر. إلا إن حجم الفجوة يتباين بين المحافظات بشكل حاد.

(الفرق المعنى) (اللاتصاوة واللامساواة)

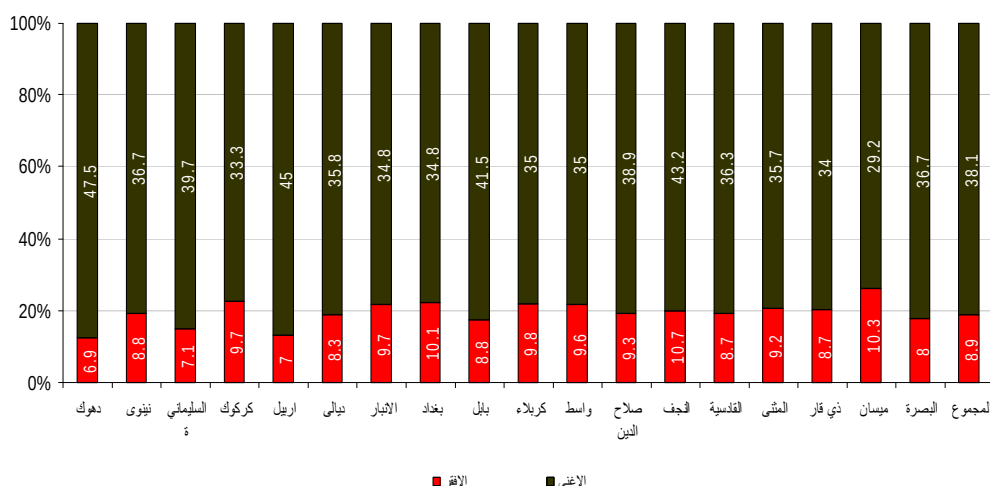
الشكل (١): خط الفقر وتوزيع الإنفاق حوله



• إن الفقر في العراق، خلافاً للفقر في معظم البلدان الأخرى، لا تصاحبه مستويات مرتفعة من التفاوت الاجتماعي. وهذا ليس نتاج فرص النمو وإنما نتاج تجاهل الاستثمار الاجتماعي واللجوء إلى نظام البطاقة التموينية والدعم غير المستهدف لتقليل التفاوت. فالبلد متجانس بشكل ملحوظ في التوزيع العام للرفاه الاجتماعي. ويوضح ذلك معامل جيني الذي يعد الأكثر شيوعاً في فضح التفاوتات في توزيع الدخل. وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر لحالة المساواة الكاملة، والواحد لأقصى حالة تفاوت في توزيع الدخل (الأنفاق)، وبالتأكيد فإن هاتين حالتين متطرفتان جداً وباعدتان عن الواقع العملي. ويعد التفاوت بين الفقراء والأغنياء منخفضاً في العراق مقارنة بباقي بلدان العالم، إذ إن مقارنة قيمة معامل جيني بتلك الخاصة بـ ١٢٨ بلداً توفرت عنها قيمة المعاملات أظهرت أن العراق جاء بالمرتبة الثامنة عشر حيث بلغت قيمة المعامل 0.309، مقارنة مع ٠.٣٤٤ مصر، ٠.٣٥٣ الجزائر، ٠.٣٧٧ اليمن، ٠.٣٨٤ إيران، ٠.٣٨٨ الأردن، ٠.٣٩٥ المغرب، و٠.٤٣٦ تركيا^(١١).

إلا أن توزيع التفاوت بين المحافظات يبتعد قليلاً عن التوزيع العام، ففي المحافظات الأقل فقراً يبدو أن سوء التوزيع أكبر كما هي الحال في إقليم كردستان. (انظر الشكل (٢))

الشكل (٢): توزيع الدخل حسب المحافظات



المصدر: محتسب من بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي، ٢٠٠٧.

وعلى أساس هذه القياسات لأوضاع الفقراء بنيت إستراتيجية التخفيف من الفقر وتبنت الحكومة الإستراتيجية عام ٢٠٠٩. رغم ذلك لم تنشر حتى الوقت الحاضر نتائج تطبيق الإستراتيجية، كما لم تظهر الموازنة الاتحادية وخطة التنمية الوطنية التزاما واضحا بالتخفيف من الفقر عبر تنفيذ أنشطة إستراتيجية الفقر وبرامجها. رغم أن تحقيق هدف الإستراتيجية المعلن (تخفيض نسبة الفقر بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠١٤) يتطلب تضافر ثلاث مستويات من السياسات، أولها، سياسات الاقتصاد الكلي التي تعنى بالأسعار والدخول والبطالة، وسياسات تمكين الفقراء من خلال خلق فرص العمل لهم، والثالثة السياسات المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري وخاصة في قطاعي التعليم والصحة.

نظام البطاقة التموينية بين العدالة والكلفة العالية

إن نظام البطاقة التموينية في العراق لم يكن نتاج السياسات الكفيلة بالحد من الفقر، وإنما تلبية للظروف التي فرضها غزو الكويت عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من السلبيات التي رافقت تطبيقه إلا أنه ساهم في التخفيف من أعباء المعيشة على السكان. رغم إن نظام البطاقة التموينية يمثل شبكة أمان فاعلة، إلا إنها غير كفوءة ومكلفة، ذلك إن إيصال دولار واحد من المواد الغذائية إلى فرد واحد من الفقراء يكلف نحو ٦.٣٠ دولار وهي كلفة مرتفعة حسب المقاييس الدولية. وبحسب دراسة للبنك الدولي ثمة ثلاثة جوانب لعدم الكفاءة يعاني منها النظام^(١٢):

- (١) أن النظام بدءاً متاح لجميع الأسر دون تمييز بين فقيرها وغنيها، لذا فإن الكلفة أعلى مما في حالة شبكة الأمان المستهدفة للفقراء.

(٢) تخلف النظم المحاسبية ونظم الاتصالات والمتابعة واشتمالها على خلل وظيفي بحيث تجعل من الصعب التأكد مما إذا كانت الأسعار المستوفاة مناسبة، وما إذا نفذت العقود، وما إذا كانت هناك ازدواجية في الدفع، وما إذا كانت هناك كميات مناسبة من المواد موجودة حيث يفترض أن تكون، وهذا ما جعل النظام عرضة لحالات الهدر والسرقة والفساد^(١٣).

(٣) عدم تنافسية عقود توريدات مواد البطاقة التموينية التي تعتمد على مجموعة معينة من شركات القطاع الخاص العراقية والشركات العامة الأمر الذي يؤدي إلى تراجع المنافسة والكفاءة تالياً. مما أدى إلى تهميش القطاع الخاص العراقي وعدم حصوله على الخبرة اللازمة لبناء قدراته نتيجة استبعاده عن المجالات التي تتولاها شركات القطاع العام.

أعيد النظر في نظام البطاقة التموينية عام ٢٠٠٩ وذلك باستبعاد موظفي الدولة الذين يزيد راتبهم الشهري عن مليون ونصف المليون، وكان من المفترض أن تشمل الخطوة أصحاب الدخل المماثلة في القطاع الخاص، إلا أن نقص البيانات، والصعوبات اللوجستية والإدارية حالت دون ذلك. يحصل كل فرد عراقي بموجب نظام البطاقة التموينية على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها بحوالي ٢١٥٠ سعة حرارية لكل شخص يومياً^(١٤)، بكلفة رمزية تصل إلى ٧٥٧ دينار عراقي يدفعها الفرد طبقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة^(١٥) (٠.٦٤ دولار فقط)، تدار من قبل وزارة التجارة، وتوزع عبر (٥٥٥٨٠) وكيل هم من أصحاب الدكاكين أو المحلات المنتشرين في كافة أنحاء العراق حسب بيانات عام ٢٠٠٩^(١٦). ويشير الجدول (١) إلى سلة السلع التي يفترض أن يحصل عليها كل مواطن بموجب هذا النظام.

الجدول (١): سلة السلع الموزعة بموجب نظام البطاقة التموينية

المادة	الحصة الشهرية (كغم)	الحصة اليومية (غرام)	بروتين (غرام)	عدد السعرات الحرارية
طحين	٩	٣٠٠	32.4	1065
رز	٣	١٠٠	7.6	363
سكر	2	66.7	-	257
شاي	0.2	6.7	1.4	23
زيوت	1.250	41.7	-	368
بقوليات	0.25	8.3	1.6	29
حليب كبار	0.25	8.3	2.1	42
المجموع	15.95	531.7	45.1	2147
حليب الأطفال	1.8	60	8.5	290

المصدر: وزارة التجارة، بيانات داخلية.

هذا يعني أن كل فرد يحصل على ٥.٨ دولاراً شهرياً (٦٨٤٠ ديناراً بسعر السوق)، في حين إن التكلفة الإجمالية لإيصالها للمواطن تعادل ٢٥.٨٢ دولار (٣٠٤٦٧ ديناراً). كلا المبلغين هو مرتفع

قياساً على التجارب المشابهة في مصر يحصل الأفراد المشمولون بالبطاقة التموينية على دعم سنوي يصل إلى ٨٤ جنيه (١٦.٨ دولار)، أي ما يعادل ٧ جنيهات شهرياً (١.٤ دولار) (١٧).

محاولات إصلاح نظام البطاقة التموينية

تعالّت الأصوات، بعد عام ٢٠٠٣، الداعية إلى إصلاح نظام البطاقة التموينية أو إلغائه، وكانت الحجة من وراء ذلك هي العيوب التي شابته، كما إن تكلفته العالية تحد من إمكانية تطوير الخدمات التعليمية والصحية مع ملاحظة أن النظام البائد حاول الربط بين البطاقة وبين الخدمات الصحية عبر تأسيس نظام للبطاقة الصحية إلا أنها واجهت صعوبات أدت إلى فشلها وإلغاء العمل بها. كما أن هذا النظام بدأ يواجه صعوبات لوجستية في عملية التوزيع وبخاصة في ظل تدهور الوضع الأمني وتعرض أساطيل شاحنات وزارة التجارة لعمليات إرهابية أو أعمال نهب وسلب. كما يشير المنتقدون أن تطبيق هذا النظام أحدث تشوهات في بنية سوق المواد الغذائية، فمن جانب العرض أوجد فائضاً في عرض السلع التي تقدمها البطاقة الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعارها إلى ما دون سعر الكلفة، وأدى إلى تدهور إنتاجها على المستوى المحلي. ومن جانب الطلب أدت البطاقة إلى انخفاض في الطلب المحلي على السلع الغذائية المنتجة محلياً، الأمر الذي أجبر الكثير من الفلاحين على ترك مزارعهم والبحث عن عمل في المدن العراقية الكبرى.

لم تغلج الأصوات الداعية لإصلاح نظام البطاقة أو إلغائه في تقليل إغراء المواطنين تجاه تفضيل نظام البطاقة التموينية، فعقب سقوط حكم البعث طرح البعض استبدال الحصّة التموينية ببديل نقدي يقدم إلى الأسر المستفيدة من نظام البطاقة. وقد أثبتت دراسة أجريت عام ٢٠٠٥ إن أكثر من ٩٥ % من الأسر العراقية ترغب في استمرار حصولها على مواد البطاقة التموينية على استبدالها بالنقود (١٨).

وفي آب (أغسطس) ٢٠٠٥ شكلت الحكومة لجنة وزارية لبحث موضوع استبدال نظام البطاقة التموينية ببديل نقدي، وقد رفعت اللجنة توصياتها إلى مجلس الوزراء الذي وافق على عدد من الإجراءات منها: الشروع في عام ٢٠٠٦ بتطبيق محدود لنظام التحويل النقدي يشمل ثلاث محافظات هي دهوك والمثنى وأجزاء من محافظة صلاح الدين في ظل احتفاظ الأسر بحرية الاختيار بين استمرار الحصول على المواد الغذائية أو استلام البديل النقدي. كما أوصت اللجنة بالتطبيق الدوري لهذا القرار مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثيراته على أسعار السوق واتجاهات تفضيل الأسر لأي من البديلين. ويجادل خبراء البنك الدولي بضرورة تقليص عدد المواد التي توزع من خلال نظام البطاقة التموينية، بالتزامن مع زيادة الكمية الموزعة من مواد أخرى. على أن يجري حذف المواد رخيصة الثمن (أي التي لا تخفض بشكل حاد القدرة الشرائية للأسرة) والمواد غير الأساسية للتغذية الجيدة (١٩).

أما من جانب الإنفاق يشكل نظام البطاقة التموينية عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة، ورغم انخفاض مخصصاته في كل سنة منذ عام ٢٠٠٤ إلا إنها ما تزال تشكل نسبة تقترب من ٧% من إجمالي الإنفاق العام، وهي بذلك تزيد على نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام. وتقترب من نسبة ما ينفق على التعليم (باستثناء عام ٢٠٠٩) كما يتضح من الجدول (٢). لذا قررت الحكومة إجراء تعديلات جذرية على هذا النظام، وطبقا لما جاء في الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٠٩ (المادة -٣٤-أ-) «على وزير التجارة الاتحادي إعداد خطة خلال خمسين يوما من تاريخ إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها يتم بموجبها توجيه تخصيصات البطاقة التموينية إلى الطبقات الأكثر حاجة وعدم منحها إلى المواطنين الذين يزيد دخلهم الشهري على مليون ونصف المليون دينار عراقيًا سواء من منتسبي الدولة أو منتسبي القطاع الخاص وأصحاب المهن والتجار والصناعيين وغيرهم»^(٢٠) وهو ما يعني تعديل نظام الاستهداف العام بما يتوافق مع تحقيق هذه الغاية. ولم ينفذ هذا القرار إلا في موازنة ٢٠١٠.

الجدول (٢): مخصصات دعم البطاقة التموينية في الموازنة العامة ٢٠٠٤-٢٠١٢

السنة	مقدار دعم البطاقة التموينية (مليار دينار)	نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام %
٢٠٠٤	٦.٠٠٠	١٦.٨	٥.٢	٥.٢
٢٠٠٥	٦.٠٠٠	١٦.٧	٢.٤	١.٧
٢٠٠٦	٤.٥٠٠	٩.٠	٤.٣	٣.١
٢٠٠٧	٣.٩٠٠	٧.٥	٦.٣	٤.٤
٢٠٠٨	٦.٩٨٥	٨.٦	٤.٦	٣.١
٢٠٠٩	٤.٢٠٠	٦.٩	٩.٩	٦.٠
٢٠١٠	٣.٥٠٠	٤.١	٩.٦	٦.٨
٢٠١١	٣.٥٠٠	٣.٧	٩.٣	٦.١
٢٠١٢	٤.٠٠٠	٣.٩	٩.٨	٤.٩

محتسب من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الموازنات الاتحادية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٢

محاولات الحكومة في إصلاح نظام البطاقة التموينية

بادرت وزارة التجارة إلى تنفيذ خطة تقضي بالشروع بحجب البطاقة عن الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن ١.٥ مليون دينار، مع ذلك فإنه لا يتوقع أن تحقق هذه الخطوة تعديلات ذات دلالة على عملية الاستهداف، إذ إن عدد المشمولين بهذا القرار قد لا يزيد عن ٦٠ ألف موظف فقط من الدرجة العليا (أ) وحتى الدرجة الثانية^(٢١). رغم أن أكثر من حوالي 32 مليون فردا يحصلون على الحصة التموينية الموزعة بموجب نظام البطاقة التموينية. وإذا تم توسيع الشمول إلى أسر أولئك الموظفين فإن العدد سيكون بين ٢٧٠ - ٣٠٠ ألف نسمة فقط .

وفي عام ٢٠٠٩ تشكلت لجنة عليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، وقد توصلت اللجنة إلى عدد من التوصيات^(٢٢):

- تعديل نظام الاستهداف: وضع نظام متدرج لتقليص عدد المشمولين بالحصصة التموينية يبدأ من عام ٢٠١٠ وينتهي بنهاية عام ٢٠١٤ ليتحول المستحقون للدعم إلى نظام الحماية الاجتماعية. واستثناء الريف من إجراءات الاستهداف بسبب ارتفاع نسبة الفقر فيه.
- تعديل قائمة المواد الموزعة بموجب النظام: من خلال تقليص عدد المواد التموينية خلال السنوات الخمس ٢٠١٠ - ٢٠١٤ لتقتصر على خمس مواد (الطحين، الرز، السكر، الزيوت النباتية، حليب الأطفال).

- الإبقاء على نظام الإدارة المركزي: من خلال الاستمرار في اعتماد نظام الإدارة المعتمد حالياً في تسيير العمل، على أن تأخذ الإدارات المحلية دورها في المراقبة والتقييم والرصد واتخاذ القرارات بشأن تفعيل مبدأ تقليص المشمولين واقتصاره على المستحقين فعلاً. وهو ما لم تلتزم به الحكومة، فقد اشرنا فيما سبق إلى تبنيها قراراً في مشروع موازنة ٢٠١٢ يقضي بتحويل عملية التوزيع إلى المحافظات.

ومع ضالة عدد المشمولين بالحجب فإن وزارة التجارة قدمت بديلين، يقوم الأول على حجب حصة الفرد من بطاقة الأسرة من الموظفين الذين يزيد راتبهم عن (١.٥) مليون دينار وأعضاء الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية ممن يزيد دخلهم الشهري عن (١.٥) مليون دينار^(٢٣).

أما البديل الثاني فإنه يقوم على استبعاد جميع أفراد الأسر للأفراد المشمولين بالبديل الأول وهذا ما تم تطبيقه اعتباراً من نيسان ٢٠١٠. وبالنسبة لبقية المواطنين فتقوم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالاشتراك مع وزارة التجارة بإعداد الإمكانيات والملاكات اللازمة لتوزيع استمارة طلب الشمول بالبطاقة التموينية وفرز المشمولين من غير المشمولين، على أن تبدأ هذه العملية في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ وتستكمل مع نهاية العام نفسه. وعلى أساس نتائج تلك العملية يتخذ قرار بدفع البديل النقدي للمشمولين بالحصصة خلال عام ٢٠١١ على أساس احتساب كامل مفردات الحصصة التموينية وتوزيع المبالغ على مصارف القطاع العام والخاص لتوزيعها على المواطنين. ويخصص مبلغ إضافي بمقدار ٥٠% من المبلغ المخصص للعوائل المشمولة بالحصصة التموينية لغرض توفير المواد الأساسية للمواطنين بسعر الكلفة مضافاً إليها النفقات الإدارية وهامش ربح الوكلاء، وذلك لزيادة خيارات آراء للمواطنين، فيما يتولى القطاع الخاص منافساً مع الوزارة (وتحت رقابتها) بتوفير مواد البطاقة الأخرى.

وعلى ما يبدو أن وزارة التجارة لم تفلح في انجاز عملية استهداف غير موظفي الدولة وما تزال عملية حصرهم عددياً تمهيداً لوقف شمولهم بالحصصة التموينية تواجه صعوبات لوجستية.

من جهة أخرى، لقد تم تقليص عدد من مفردات البطاقة التموينية خلال عام ٢٠١٠ لتصبح خمس مواد هي: الطحين، والرز، والزيوت، والسكر، وحليب الأطفال). وهو ما يفسر أكثر انخفاض نصيب التخصيصات المالية المعتمدة للبطاقة التموينية في الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٠. وعلى الرغم من هذا التقليص فإن حجم النظام الذي بات كبيراً جداً يعوق كثيراً من جهود وزارة التجارة، ذلك أننا لو أخذنا بنظر الاعتبار الولادات الحية المضافة سنوياً إلى النظام فإنه تقدر بحوالي ٨٠٠ ألف نسمة طبقاً لتقديرات السكان عام ٢٠١١، وعلى أساس أن عدد الوفيات الخام يصل إلى حوالي ٢٠٠ ألف فإن عليها التعامل سنوياً مع عدد إضافي يصل في المتوسط إلى ٦٠٠ ألف نسمة يضافون على النظام سنوياً. وطبقاً لأحدث المسوحات^(٢٤) فإن حوالي ٨٠% من الأسر استلمت مادة واحدة على الأقل من مفردات البطاقة التموينية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١١)، في حين استلمت ٦٥% منها مادتين على الأقل، و ٢٥% فقط استلمت ما لا يقل عن ثلاثة مواد. فيما تتلقى أقل من ٥% من الأسر مفردات النظام كاملة. وهذا يؤثر حجم المشكلات التي بات النظام يعانيها. وعلى مستوى المواد المستلمة من قبل الأسر، فإن الطحين يعد أكثرها استلاماً بمعدل يصل إلى ٧١%، كما أنه يشكل المصدر الرئيس لاستهلاك هذه المادة بالنسبة لثلاثة أرباع الأسر في العراق. يليه الرز بمعدل ٦٤%، وحوالي ٣٠% منها مادتي الزيوت والدهون، و حصلت ٥% فقط من الأسر التي لديها أطفال بعمر أقل من سنتين على مادة حليب الأطفال الذي تستحقه طبقاً للنظام. وعلى مستوى المحافظات، حصلت محافظات المثنى والانباء على الطحين بأكثر من ٩٠% من أسرها، أما دهوك فحصلت ٥٧% من الأسر على الطحين وفي واسط لم تحصل على الطحين سوى ٤٢% من الأسر. ورغم أن الأسر في بابل وكربلاء قد حصلت على الرز معظم الأشهر، فإن واسط والنجف قد حصلت على معدلات أدنى بكثير من الرز من نظام البطاقة التموينية بنسب تصل إلى ٢٧% و ٤٤% على التوالي، رغم أنه يوجد في النجف أكبر مزارع الرز في البلاد.

التحليل القياسي

إن المشكلة الأساسية في نظام البطاقة التموينية في العراق هي إنها غير تمييزية، إذ تستهدف كل العراقيين بمختلف الشرائح، ومن هنا تأتي أهمية إصلاحها وتكييفها لتكون أكثر استهدافاً للفقراء. إن التحسن الذي طرأ على مستويات الدخل والتغيرات السعرية أدت إلى أن تكون بعض مفردات البطاقة التموينية من السلع غير الجيدة و تتباين هذه النظرة بين الريف والمدينة وبين الفقراء وغير الفقراء.

وعلى ضوء ذلك فإن البحث يحاول الإجابة على السؤال المحوري الآتي «ما هي تأثيرات التغير في دخول الأفراد على سلع البطاقة التموينية؟» إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب احتساب مرونات الطلب الإنفاقية ومنها احتساب مرونات الطلب السعرية. ولهذا الغرض تم الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي المتعلقة في تحديد الفقراء وغير

الفقرء على مستوى الرىف والحضر وهى بىانات محملة على البرنامج الإحصائى SPSS لغرض الحصول على المؤشرات المطلوبة.

تم الاعتماد على بىانات المسح الاجتماعى والاقتصادى فى العراق لعام ٢٠٠٧ فى تقدير النماذج القىاسىة، والتى تشمل بىانات لعينة تبلغ ١٨١٤٤ أسرة وتغطى عموم محافظات العراق. وإن تقدير دوال الإنفاق ومن ثم مروناات الإنفاق ومروناات الطلب السعرىة تم فى ضوء الافتراضاات الاتىة:

- إهمال الفروقات بىن أنماط الاستهلاك والذوق بىن الأسر فى الرىف والمدينة.
- إن التغير الحاسم فى الإنفاق هو التكلفة.
- عدم وجود اكتناز أى انعدام الادخار.
- عدم وجود ادخار سالب.

إن الدوال التى تم استخدامها هى الدوال الخطىة والدوال اللوغارىتمىة المزدوجة والشكل الرىاضى لهما هو :

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + U_i \dots \dots \dots (1)$$

$$\text{Log} Y_i = \alpha + \beta X_i + U_i \dots \dots \dots (2)$$

إذ إن X تمثل مجموع إنفاق الفرد

Y تمثل إنفاق الفرد على النوع (i)

وتمثل معلمة المتغير فى الدالة الثانية مرونة الطلب الإنفاقىة على النوع المعنى من السلع. أما إذا كانت الدالة خطىة فإن المرونة الإنفاقىة هى:

$$\eta = \beta \frac{\bar{X}}{\bar{Y}} \dots \dots \dots (٣)$$

إذ إن η تمثل مرونة الطلب الانفاقية

أما مرونة الطلب السعرىة فىتم اشتقاقها كالاتى^(٢٥):

$$\eta_i = P_i \frac{\partial X_i}{\partial M} / \frac{P_i X_i}{M} \dots \dots \dots (٤)$$

إذ (P ثابت)

η_i : مرونة الطلب الانفاقية على السلعة (i)

P_i : سعر السلعة (i)

X_i : الكمية المطلوبة من السلعة (i)

M: مجموع الإنفاق.

وبافتراض إن الميل المتوسط للإنفاق (K) يساوي:

$$K = \frac{P_i X_i}{M} \dots\dots\dots(5)$$

وبتعويض المعادلة ٥ في المعادلة (٤) وإعادة الترتيب:

$$\frac{\partial X_i}{\partial M} = \eta_i \cdot \frac{K}{P_i} \dots\dots\dots(6)$$

ومعادلة سلاتسكي^(٢٦) هي:

$$\frac{\partial X_i}{\partial P_i} = \left[\frac{\partial X_i}{\partial P_i} \right] - X_i \left[\frac{\partial X_i}{\partial M} \right] \dots\dots\dots(7)$$

وبإحلال المعادل ٦ في ٧ نحصل على:

$$\frac{\partial X_i}{\partial P_i} = \left[\frac{\partial X_i}{\partial P_i} \right] - K \eta_i \left[\frac{X_i}{P_i} \right] \dots\dots\dots(8)$$

وإذا افترضنا انعدام أثر الإحلال بمعنى يساوي صفر، واعدنا ترتيب المعادلة (٨) نحصل على :

$$PE_i = \frac{\partial X_i}{\partial P_i} * \frac{P_i}{X_i}$$

إذ أن E_i تمثل مرونة الطلب السعرية، وهي تأخذ تأثر الإنفاق بتغير الأسعار.

$$PE_i = -K \eta_i$$

لقد تم تقدير دوال الإنفاق على أربع مجموعات من السلع وهي:

- الإنفاق على الغذاء للسلع خارج البطاقة التموينية
- الإنفاق على الغذاء في البطاقة التموينية .
- الإنفاق على الغذاء.
- الإنفاق على سلع البطاقة التموينية ككل.

وقد تم تقدير الدوال باستخدام البيانات الأصلية والبيانات المرجحة بالأرقام القياسية (باش، لاسبير، فيشر، والرقم القياسي لفيشر على السلع الغذائية) كما تم تقديرها على مستوى العراق وعلى مستوى الريف وعلى مستوى الحضر وفي كل مستوى من تلك المستويات تم التقدير للفقراء ولغير الفقراء . والجدول التالي يوضح الرموز المستخدمة في التقدير:

الجدول (٣): رموز المتغيرات المستخدمة في التحليل القياسي

البيان	الرمز
--------	-------

fnr	الغذاء من غير البطاقة
fr	الغذاء من البطاقة
f	الغذاء ككل
Ar	البطاقة التموينية ككل
fnrf	الغذاء من غير البطاقة مرجحة باستخدام الأرقام القياسية
frf	الغذاء من البطاقة مرجحة باستخدام الأرقام القياسية
ff	الغذاء ككل مرجحة باستخدام الأرقام القياسية
Arf	البطاقة التموينية ككل مرجحة باستخدام الأرقام القياسية

إن اختيار أفضل الدوال تم على ضوء المنطق الاقتصادي واجتيازها الاختبارات الإحصائية والقياسية.

وكما في الجداول الملحق بالدراسة، ومنها يمكن توضيح ما يأتي:

١- أظهرت نتائج التقدير أن مرونة الطلب الانفاقية ومرونة الطلب السعرية بالنسبة لفقراء العراق ككل والفقراء على مستوى الحضر والريف تتفق مع المنطق الاقتصادي، واجتازت الدوال المقدرة لتلك الفئات الاختبارات الإحصائية والقياسية، وهذا يدل على أهمية البطاقة التموينية للفقراء الذين يشكلون حوالي ٢٣% من سكان البلد.

٢- أظهرت الدوال المقدرة بالنسبة إلى الغذاء من البطاقة، والبطاقة التموينية ككل على مستوى البلد لغير الفقراء على مستوى البلد، وكذلك لغير الفقراء على مستوى الريف والحضر، بأنها لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية مما يدل على أن الغذاء المتأتي من البطاقة التموينية أو البطاقة التموينية ككل غير ضرورية بالنسبة للمستهلكين، مما يتطلب إعادة النظر في نظام البطاقة الذي تم إعادة النظر في جزء منه بالنسبة لموظفي القطاع العام.

الخاتمة

إن إحدى السيناريوهات المطروحة هو إلغاء البطاقة التموينية وأن يتم توفير سلع البطاقة من قبل القطاع الخاص في السوق المحلية، وأظهر هذا الإجراء احتمال ارتفاع معدلات الفقر في كل من المدينة والريف، وعلى مستوى البلد ككل. (الملحق (١)) وهذا لا يعني أن هذا الإجراء غير مقبول من الناحية الاقتصادية، إذ يحتاج إلى سياسات أخرى سائدة حتى يتم التغلب على الآثار الجانبية من جانبي الأسعار والدخول، ولكن تبقى العوامل النفسية والسياسية أهم العوامل التي تحدد إمكانية نجاح هذا السيناريو.

الغنى للعلوم الاقتصادية والاجتماعية

إن من أهم الطرق الكفيلة بالتخفيف من حدة الفقر ومكافحته تتمثل في تحسين فرص كسب الدخل وامتلاك الفقراء أصول إنتاجية وخلق فرص العمل في القطاع الخاص وتحسين أوضاع الريف. إلا أن إجراءات الحكومة لا تكفي لوحدها لتنفيذ هذه السياسات خاصة وأن الجهاز الحكومي يعاني من

الترهل الشديد، إضافة إلى أن معظم المؤسسات الإنتاجية فيه مهالكة والقسم الآخر منها متوقف بشكل أو شبه كامل عن العمل مما يستدعي إعادة النظر بها من خلال خصصتها والتخلص منها. إضافة إلى دعم القطاع الخاص في ظل الدور الهامشي للحكومة في القطاع الريفي، وهنا تلعب سياسات الدعم دوراً محورياً في التأثير على أسعار المنتجات بشكل تكون غير قادرة على منافسة المنتج المستورد، وهذا ما يؤثر على فقراء الريف والمدينة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن إجراءات الدعم يجب أن لا تستمر كونها ليست السبيل للتخفيف من الفقر ولكن الإجراء ينتهي حالما يصبح القطاع العائلي والخاص قادر على زيادة الإنتاجية التي تعد المخرج الرئيس في هذه السياسة كونها تؤدي إلى خلق المزيد من الوظائف إذا ما اقترنت بسياسات أخرى مثل توفير الحوافز خاصة الإعفاءات الضريبية لصغار المنتجين وتقديم القروض الصغيرة..

كما يرتبط نجاح هذا السيناريو بإجراءات الاستثمار في التنمية البشرية كونها تؤدي إلى اكتساب الفقراء مستوى أفضل من التعليم والصحة والدخل، والحصول على الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء المحسن، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى التخفيف من الفقر باتجاهين، الأول يؤدي إلى رفع إنتاجية المستفيد من هذه الخدمات، والثاني الحصول على هذه الخدمات بأسعار أقل ومن ثم تحرير جزء من دخل المستفيد للحصول على مستلزمات الحياة الأخرى. وأخيراً، فإن من السياسات الهادفة للتخفيف من الفقر هو اعتماد منهج الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي يتضمن إجراءات تقديم الإعانات والمدفوعات التحويلية، إلا أن هذا الإجراء على الرغم من أهميته فإنه يفتقر إلى البنى التحتية الداعمة له إذ شاب تطبيقه خلال السنوات الماضية الكثير من المشكلات وهو الأكثر تكلفة وصعوبة في التطبيق وأقلها كفاءة.

لذلك فإن خلق فرص العمل المدرة للدخل وزيادة الإنتاجية والاستثمار في رأس المال البشري هي الأكثر كفاءة في الحد من الفقر كونها تقود إلى توليد الدخل وزيادة القدرات الإنتاجية، وهذا يمثل أثراً أعظم من منهج تقديم الدعم، لكن الأخير يكون مرغوباً من السياسيين.

الدراسة الثانية - العنصر الثاني والعشرون

الملاحق

الملحق (١): سيناريو إلغاء البطاقة

وجود نظام البطاقة(*)	حالة غياب البطاقة التموينية(**)	الزيادة في نسبة الفقر(**)
----------------------	---------------------------------	---------------------------

	ريف	حضر	ريف وحضر	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	المجموع
دهوك	5.4	20.5	9.5	8.1	26.9	13.3	3.0	6.4	4.0
نينوى	18.6	30.6	23.9	27.2	43.5	34.4	8.7	14.9	11.4
السليمانية	2.2	7.8	3.3	3.2	9.8	4.4	1	2	1.1
كركوك	9.0	17.7	11.4	18.1	30	21.4	9.3	17.5	11.6
اربيل	2.2	10.3	3.7	2.9	15.7	5.3	1.0	5.6	1.9
ديالى	23.5	43.1	34.4	34.6	53.5	45.1	12	12.1	12
الأنبار	10.2	39.0	21.8	17.8	51.4	31.4	8.6	13.2	10.5
بغداد	13.9	14.9	13.9	25.4	25.4	25.4	12.8	10.5	12.6
بابل	22.4	62.9	42.5	34.5	75	54.6	13.0	13.7	13.4
كربلاء	35.0	43.9	37.3	40.4	54.3	44.1	5.5	12	7.2
واسط	22.0	62.6	36.1	31.3	69.8	44.6	10	9.7	9.8
صلاح الدين	22.3	55.7	40.5	33.5	64.6	50.5	12	9.5	10.6
النجف	17.4	42.8	25.0	26.5	54.9	35	9.1	14.1	10.6
القادسية	21.3	57.8	35.8	33.6	68.7	47.5	12.6	12.4	12.5
المتن	23.8	75.7	49.8	36.6	84.6	60.7	13.9	9.9	11.9
ذي قار	25.2	49.6	34.5	35	62.1	45.3	11.4	16.6	13.3
ميسان	20.8	37.7	27.3	36.6	50.4	41.9	16.7	16.4	16.6
البصرة	33.0	38.1	33.9	45.2	48.6	45.8	13.9	13.3	13.7
المجموع	17.0	41.1	23.9	26.4	51.7	33.7	10.3	12.4	10.8

(**) اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، مواجهة الفقر في العراق، ص ١٨

(**) محتسب من بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي ٢٠٠٧

الملحق (٢): المجموعة الأولى: دوال الإنفاق على مستوى العراق ككل

Function	t_{β}	r^2	Elasticity of demand
على مستوى العراق ككل			
Log fnr = -148.177 + 46.642 log pce	6678	0.6	- 0.14
Log fr = 16.647 - 0.01 log pce	- 10.6	0.00	0.00003
Log f = -137.5298 + 40.63 log pce	6780	0.6	- 0.14
Log Ar = 11.3078 - 0.02 log pce	- 16.8	0.001	0.0007
Log fnrf = -153.685 + 41.699 log pcef	6498	0.58	- 0.14
Log frf = 15.095 - 0.8795 log pcef	- 856	0.023	0.003
Log ff = -138.59 + 40.819 log pcef	6309	0.57	- 0.14
Log Arf = 15.9862 - 5.926 log pce	- 833	0.03	0.003
غير الفقراء على مستوى العراق مرجحة وغير مرجحة			
Log fnr = -188.616 + 48.65966 log pce	5299	0.57	-0.16
Log fr = 11.41 - 0.16814 log pce	- 123	0.00	0.0006
Log f = -177.2058 + 48.49151 log pce	5282	0.55	-0.16
Log Ar = 12.049 - 0.17 log pce	- 122	0.00	0.00006
Log fnrf = -194.963877 + 49 - 866 log pcef	5088	0.53	- 0.17
Log frf = 16.414 - 1.144 log pcef	- 757	0.02	0.004
Log ff = -178.5496 + 48.7219 log pcef	4920	0.51	-0.16
Log Arf = 17.28 - 1.189 log pcef	- 770	0.02	0.004
فقراء العراق مرجحة وغير مرجحة			
Log fnr = -52.928 + 18.16367 Log pce	1776	0.31	- 0.06
Log Fr = 0.9644 + 2.4 Log pce	614	0.05	- 0.008
Log F = 51.964 + 20.563 Log pce	1961	0.36	- 0.07
Log Ar = 1.5881 + 2.4 Log pce	595	0.05	- 0.008
Log Fnrf = -66.226 + 21.459 Log pcef	1613	0.32	- 0.07
Log Frf = 7.7615 + 0.8878 Log pcef	210	0.06	- 0.003
Log ff = -58.468 + 22.3478 Log pcef	1793	0.32	- 0.07
Log Arf = 8.65 + 0.839 Log pcef	192	0.05	- 0.003

المصدر: نتائج التقدير القياسي باستخدام حزمة SPSS..

الملحق (٣): المجموعة الثانية: دوال الإنفاق على مستوى الحضر

Function	t_{β}	r^2	Elasticity of demand
على مستوى الحضر ككل			
Log fnr = -166.91 + 44.219 Log pce	5642	0.60	- 0.15
Log Fr = 11.1048 0.11129 Log pce	- 93	0.0004	0.0004
Log F = -155 80 74 + 44.1077 Log pce	5638	0.60	- 0.15
Log Ar = 11.7263 0.11 Log pce	- 90	0.003	0.0004
Log Fnrf = -169.78 + 44.7017 Log pcef	5500	0.59	- 0.15
Log Frf = 15 0.8888 Log pcef	- 685	0.02	0.003
Log ff = -154.775 + 43.8129 Log pcef	5353	0.57	- 0.15
Log Arf = 15.81 0.923 Log pcef	- 698	0.02	0.003
غير الفقراء على مستوى الحضر مرجحة وغير مرجحة			
Log fnr = -196.1665 + 49.922 Log pce	4754	0.56	-0.167
Log Fr = 11.9899 - 0.289 Log pce	-185	0.02	0.001
Log F = -184.1766 + 49.633 Log pce	4726	0.56	-0.166
Log Ar = 12.6178 - 0.2896 Log pce	-182	0.02	0.001
Log Fnrf = -198.703 + 50.3449 Log pcef	5484	0.54	-0.168
Log Frf = 16.25 - 1.13 Log pcef	-664	0.02	0.004
Log ff = -182.448 + 49.21 Log pcef	4440	0.52	-0.165
Log Arf = 17.063 - 1.17 Log pcef	-671	0.02	0.004
فقراء الحضر مرجحة وغير مرجحة			
Log fnrf = -74.48187 + 23.06295 Log pce	1159	0.28	-0.08
Log Frf = 2.869 + 1.995 Log pce	272	0.02	-0.007
Log Ff = -71.612 + 25.058 Log pce	1239	0.3	-0.08
Log Arf = 3.899 + 1.9056 Log pce	253	0.02	-0.006
Log Fnrf = -62.4022 + 26.1539 Log pce	1208	0.30	-0.007
Log Fr = -6.3278 + 4.1376 Log pce	637	0.11	-0.01
Log Fr = -6.3278 + 4.1376 Log pce	1430	0.37	-0.08
Log Fr = -6.3278 + 4.1376 Log pce	618	0.1	-0.01

المصدر: نتائج التقدير القياسي باستخدام حزمة SPSS..

الملحق (٤): المجموعة الثالثة: دوال الإنفاق على مستوى الريف

Function	t_{β}	r^2	Elasticity of demand
على مستوى الريف ككل			
Log fnr = -12 8.355 + 37.0317 Log pce	3592	0.60	- 0.12
Log Fr = 8.8568 + 0.412 Log pce	228	0.06	- 0.00138
Log F = -119.499 + 37.4437 Log pce	3639	0.60	- 0.125
Log Ar = 9.517 + 0.4089 Log pce	218	0.05	- 0.0014
Log Fnrf = -141.4747 + 39.87 Log pcef	3571	0.59	- 0.133
Log Fr = 12.835699 0.3023 Log pce	- 159	0.02	0.001
Log ff = -128.639 + 39.57 Log pce	3523	0.59	- 0.13
Log Arf = -13.70209 0.344 Log pce	- 175	0.003	0.0011
غير الفقراء على مستوى الريف مرجحة وغير مرجحة			
Log fnr = - 58.77 + 19.97 Log pce	1491	0.39	-0.07
Log Fr = 3.598 + 1.7814 Log pce	342	0.03	-0.006
Log Ff = - 55.17261 + 21.7556 Log pce	1596	0.43	-0.07
Log Ar = 4.0592 + 1.831 Log pce	338	0-03	-0.006
Log Fnrf = - 72.272 + 23.346 Log pce	1540	0.41	-0.08
Log Frf = 8.233 + 0.846 Log pce	158	0.07	-0.003
Log ff = - 64.039 + 24.192 Log pce	1547	0.41	-0.08
فقراء الريف مرجحة وغير مرجحة			
Log fnr = -193.688 + 50.6978 Log pce	2396	0.52	-0.17
Log Fr = 7.631 + 0.65 Log pce	197	0.07	-0.002
Log Ff = -186.057 + 51.348 Log pce	2453	0.53	-0.17
Log Ar = 8.213 + 0.66 Log pce	194	0.07	-0.002
Log Fnrf = - 218.897 + 55.8787 Log pce	2379	0.55	-0.19
Log Frf = -13.569 - 0.464 Log pce	-127	0.03	+0.002
Log ff = - 205 + 55.4145 Log pce	2343	0.51	-0.19
Log Arf = 14.45595 + 0.5069 Log pce	-136	0.003	-0.0017

المصدر: نتائج التقدير القياسي باستخدام حزمة SPSS..

الهوامش والمصادر

^١ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وآخرون، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، برنامج الأغذية العالمي

للأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ص ١٧

^(٢) حسن لطيف كاظم الزبيدي، نظام البطاقة التموينية: ٩٥% من العراقيين يريدونها

(http://www.niqash.org/content.php?contentTypeID=28&id=2006&lang=1)

^٣ اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٠-٢٠١٤، ص ٨-٩^٤ اللجنة العليا لسياسات الفقر في العراق والبنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق: تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب

العراقي، البنك الدولي، ٢٠١٠، ص ١٨

- ^٥ المصدر السابق، ص ٣٢٤
- ^٦ المصدر السابق، ص ٣١١
- ^٧ المصدر السابق، ص ٣٨١ و ٣٨٥ و ٣٨٦
- ^٨ اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٠-٢٠١٤، ص ٢٣
- ^٩ تم احتساب الأسعار على أساس أسعار الظل التي تعكس تكلفة الفرصة البديلة.
- ^{١٠} اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، تحليل الفقر في العراق، ص ٥
- ^{١١} اللجنة العليا لسياسات الفقر في العراق والبنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق: تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، البنك الدولي، ٢٠١٠، ص ٢١١
- ^{١٢} البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دائرة الشرق الأوسط، منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، البنك الدولي، ص ٤
- ^{١٣} طبقا لبيانات هيئة النزاهة جاء ترتيب وزارة التجارة سادسا من حيث عدد الاخبار التي وردت بشأن حصول انتهاكات، وعاشرا بالنسبة للاخبار الواردة في المحافظات، وقد أحيل ٩٩ من تلك القضايا إلى المحاكم عام ٢٠٠٨.
- انظر: جمهورية العراق، هيئة النزاهة، التقرير السنوي ٢٠٠٨، مطابع ديوان الوقف السني، بغداد، (د.ت)
- ^{١٤} كانت تعادل هذه الأسعار حوالي ٦٠ % من الأسعار اللازمة للفرد طبقا لتقديرات عام ٢٠٠٦، انخفضت إلى ٥١ % عام ٢٠٠٧.
- ^{١٥} يتباين متوسط كلفة الحصة التموينية بين المحافظات إذ يرتفع في ميسان إلى ١٠٧٣ دينار، وينخفض في كركوك إلى ٤٤٤ دينار، كما انه يتناسب عكسيا مع حجم الأسرة، فيرتفع إلى ١١٤٨ دينارا بالنسبة للأسر التي يبلغ حجم أفرادها (١-٢)، وينخفض إلى ٦١٩ دينارا بالنسبة للأسر التي يبلغ عدد أفرادها ١٣ فردا فأكثر، وهو أمر قد يعود إلى انخفاض أجور النقل بالنسبة للفرد.
- ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية ٢٠٠٧، جدول ٧-٥، ص ٤٥٦-٤٥٧
- ^{١٦} وزارة التجارة، بيانات داخلية.
- ^{١٧} البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي، ص ٧
- ^{١٨} برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ص ٣٤
- ^{١٩} ينظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول: التقرير التحليلي، ص ١٩٠
- ^{٢٠} قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٠٩، الوقائع العراقية، العدد (٤١١٧) في ١٣ نيسان ٢٠٠٩، ص ١٤
- ^{٢١} اعتمدنا في إعطاء هذا التقدير على موازنة عام ٢٠١٠.
- ^{٢٢} ينظر: اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، إطار (١٦)
- ^{٢٣} وزارة التجارة، خطة وزارة التجارة لتوجيه تخصيصات البطاقة التموينية للفئات الأكثر حاجة.
- ^{٢٤} الجهاز المركزي للإحصاء، شبكة معرفة العراق ٢٠١١، القسم الثامن.
- ^{٢٥} كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، ترجمة: سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥٩
- ^{٢٦} جيمس م. هندرسون و ريتشارد أ. كوانت، نظرية اقتصاديات الوحدة: أسلوب رياضي، ترجمة: متوكل عباس مهلهل، جدة، ١٩٨٣، ص ٤٦